العولمة وحركة حقوق الإنسان: التجليات والتحديات

الدكتور: غربي عزوز

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية الحقوق جامعة المسيلة

الملخص: تتفق معظم الأدبيات السياسية المعاصرة على الأهمية الكبرى التي أصبحت تتمتع بها حقوق الإنسان، بعدما غدت شأنا عالميا لا يتوقف عند أي حد من الحدود، واتسع نطاق الاهتمام بها أفقيًا ورأسيًا، فهي تتميز - أي حقوق الإنسان- بالتطور والحركية الدائمين، وهو ما تظهره النقاشات حول بعض المسائل المهمة التي تثير الجدل فيها.

وفي الحقيقة إن العلاقة بين العولمة وحركة حقوق الإنسان تتشابك بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلّياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حركة حقوق الإنسان في كل هذه المجالات، كما أنّ العولمة في إطارها النظري، تبدو وكأنّها أصبحت ضرورة لا غني عنها للتعامل مع كثير من قضايا حركة حقوق الإنسان، وهو ما ستحاول أن تعالجه هاته الورقة البحثية

Abstract: Most contemporary political literature agree, the great importance which became enjoy human rights, having become a global affair does not stop at any end of the border, and expanded interest in them horizontally and vertically, they are characterized by the progress and movement of permanent, which is shown by the discussions on some of the important issues that controversial in it.

In fact, the relationship between globalization and human rights very tangled, where globalization affects the political, economic, social and cultural dimensions profound impact on the human rights movement in all of these areas, and that globalization in its theoretical framework, seem to have become a necessity, to deal with the many issues human Rights

مقدمة:

لقد احتلت ظاهرة العولمة بتجلياتها وأبعادها المختلفة وعناصرها المتشابكة تحديا فكريا ومعرفيا في الفكر الإنساني، إنها أي (العولمة) عبارة عن مفهوم متشابك ومعقد يتدخل في مختلف الجوانب الحيوية، محدثة أثارا تتفاوت حدتها بحسب طبيعة المجتمعات والأنظمة ومدى قدرتها على المقاومة أو مدى استفادتها بأكبر قدر ممكن من تفاعلات العولمة، وبناء على ذلك يظهر أن العولمة في السياسة تعبر في الحقيقة عن مرحلة مافوق الشرعية الدولية، ومرحلة إعادة تعريف وصياغة وتحديد مهام الدولة وحدود سياستها.

بل يتضح مع مرور الوقت انه هناك محاولات عديدة لإعادة بلورة مفاهيم، كانت تصنف في وقت من الأوقات بأنها من الثوابت في علم السياسة: كمفهوم السيادة الوطنية، ومبدأ عدم التدخل الدولي، وما قد يستوجبهما من احترام للخصوصيات، قد أصبحت مُتجاوزة زمنيا- إن صح القول- ولا تُساير ما يطرأ من تداعيات عولمية. ولعل من ابرز ما يمكن أن يشد

الانتباه ويستوجب التفكير وإعادة النظر القراءة فيه، وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة هو منحنيين اثنين: العولمة وانتشار قيم حقوق الإنسان.

ويبدو أن العولمة هي أكثر هذين الاتجاهين إثارة للخلاف، لان تأثيراتها وتداعياتها قد تكون جيدة وسيئة على حد السواء، والملاحظ انه في أثناء ذلك فتح انتشار قيم حقوق الإنسان المجال أمام الناس للاحتجاج على تلك الآثار والتداعيات السيئة؛ لذا فان الخلاف يبقى محتدما بشان تداعيات العولمة على مختلف المستويات المعرفية والمجالات العلمية. وضمن تلك المستويات والمجالات سيكون الحديث عن التداعيات العولمية على المجال الحقوقي (حركة حقوق الإنسان).

من خلال هذه الورقة البحثية ستتم الإجابة عن جملة من التساؤلات، التي تُبرز الكيفية التي أثرت فيها العولمة على مسائل وقضايا حركة حقوق الإنسان، وتوضح أهم معالم هذا التأثير ومظاهره وتجلياته والتحديات التي تجابهها حركة حقوق الإنسان في عصر العولمة.

أولا. قراءة في خطاب العولمة وأبعاده:

لا يبدو لحد الآن انه يوجد تعريف واحد ومحدد لهذه الظاهرة، وفي الواقع من الصعب حصر وتحديد العولمة في تعريف واحد مهما كان شاملا ودقيقا، فالعولمة تأخذ أكثر من شكل، فمثلا يعرفها **مالكوم واترز** مؤلف *كتاب* ***العولمة*** "أنها كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أومن دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد، ويمكن تعريف العولمة أيضا أنها " **نمط سياسي واقتصادي وثقافي، للنموذج غربي المنظور، خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر، بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر**."[1]

وضمن هذا الإطار يشير الأستاذ **جوران توربون** ضمن تحليله للعولمة إلى انه يمكن استنتاج خمسة خطابات رئيسية ترتبط بالعولمة، وهي: الاقتصاديات المبنية على التنافس والصراع، والنقد الاجتماعي المصاحب والمتزايد للآثار التي خلفتها وتخلفها العولمة، وعجز الدولة المتزايد والملاحظ في مجال تقديم الخدمات الرئيسية لمواطنيها، وتأكل الثقافات المحلية والوطنية، وأخيرا الخطاب البيئي العالمي الذي يضع آليات العولمة سببا رئيسيا للدمار الذي تشهده الأنظمة البيئية، وما ينجم عنه من إضعاف للأمن الاقتصادي والغذائي...، بل وحتى متطلبات التنمية المستدامة، ودائما في إطار التحليلات العلمية الموضوعية والمحايدة التي تحاول أن تدرس الأبعاد الحقيقية لظاهرة العولمة يقدم الأستاذ **فريدريك جيمسون** خمسة أبعاد رئيسية للعولمة هي:[2]

- **البعد السياسي:** المتمثل في التساؤلات المطروحة حول دور الدولة، وكذا مايدور من نقاش حول الحاجة إليها من عدمها، وهو مايذهب إليه الأستاذ **فريدريك جيمسون** واصفا إياه بأنه حالة توتر نابعة من سطوة السياسة الأمريكية بشكل خاص، التي ستتبلور أكثر عبر إستراتجيتها الخارجية ادوار الدول في العالم.
- **البعد الاقتصادي:** الذي يكمن في سطوة الصناعات الاستهلاكية السلعية الغربية

والسيطرة المتواصلة للشركات المتعددة الجنسيات على مقدرات الاقتصاد العالمي والعمل على إضعاف البني الاقتصادية المحلية وبخاصة في الدول النامية والى جانب الاهتمام بالترويج لثقافة الاستيراد.

- **البعد الاجتماعي**:الذي يؤكد من خلاله **فريدريك جيمسون** على تزايد النزعة الاستهلاكية في الحراك الاجتماعي لاقتصادي على حساب السمات الاجتماعية والثقافية التراثية والمتميزة للمجتمعات النامية بالأخص.

- **البعد التكنولوجي**: وهو البعد الذي يعتبر حتميا ولا تراجع عنه، المتمثل أساسا في تطور وسائل الاتصال، والثورة في تكنولوجيا المعلوماتية والابتكارات المتعلقة بها.

البعد الثقافي: الذي يتمظهر لنا من خلال محاولات التوحيد النمطي للثقافة العالمية واستبعاد جملة الصور المحلية، واستبدالها بسطوة الثقافة الغربية (الأمريكية خصوصا)، وضعف ما يطلق عليه بالصناعة الثقافية المحلية أمام المنتج الثقافي الوافد.

ثانيا. تأثيرات العولمة على حركة حقوق الإنسان: المستويات والملامح.

تتشابك العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، تأثيرا عميقا على حركة حقوق الإنسان في كل هذه المجالات، ولقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب (الكون)، كالحق في السلام الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاق من الدول المتنازعة، وسنحاول فيما يلي أن نوضح – بإيجاز – أثر العولمة في بعض مجالات حقوق الإنسان.

- **على مستوى الحقوق السياسية والمدنية:**

مما لا شك أن الحقوق المدنية والسياسية تدعمت كثيرا في عصر العولمة، بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر، وذلك يرجع لعدة أسباب:

- التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، سواء في انتقال الخبر أو غيرها بما في ذلك أخبار الانتهاكات، وكذلك سرعة الوصول إلى المواطن العادي، وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء هذه الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان.

- لقد أمكن لمنظمات حقوق الإنسان في العالم، بما فيها المنظمات الناشئة في العالم الثالث من إنشاء مجموعة شبكات حقوق الإنسان متعددة الجنسية، تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان مدعومة من الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل، وأصبح من السهل فك العزلة دوليا في مواجهة الانتهاكات المحلية، كما أصبح من الممكن جعل صوت عالميا لمن لا صوت له، وتجنيد منظمات حقوق الإنسان في العالم كله، ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشطاء حقوق الإنسان.

- لا شك أن ثورة التجارة العالمية، ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة، ولا شك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل

الدولية والبنوك، يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديمقراطية، وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وصناديق التنمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين سجل حقوق الإنسان والتحولات الديمقراطية في هذه الدول، وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يؤثر على حقوق الإنسان تأثيرا إيجابيا.

وتظهر في هذا السياق عولمة قضية حقوق الإنسان، وهذا معناه أن النظم الحاكمة لم تعد قادرة على انتهاك حقوق الإنسان، حيث أن هذه القدرة موجودة وعلى نطاق واسع وفي حالات عديدة، ولكن يعني أن قدرة النظم على إخفاء ممارساتها بهذا الخصوص تتقلص باستمرار، مما يعرضها لضغوط، وربما لعقوبات دولية للإقلاع عن هذه الانتهاكات، وتحسين سجل حقوق الإنسان، وتصبح بذلك قضية حقوق الإنسان مطروحة على الأجندة العالمية.

- على مستوى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:

عند استعراض التطورات العالمية في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، التي يبشر بها من لا يرى إلا محاسن العولمة، فمن الضروري أيضا إدراك أن هذه التطورات تحدث فيما لا يمكن وصفه إلا بأنه بحر من التفاوت، ومن الأمور التي تبعث على القلق المتزايد باستمرار، وتنامي المشاكل المرتبطة بالأمراض الفتاكة والجوع، وعدم كفاية الملبس واضطراب العمالة, والافتقار إلى الغذاء في العديد من أنحاء العالم, ونظرا لهذه التطورات يمكن وصف العالم اليوم، بما أسماه أحد المراقبين بالتقاء العولمة والتهميش, فبينما ينمو جزء من أجزاء البشرية ويتطور، يغرق الجزء الآخر في شعور متزايد بالكآبة واليأس، فالعمليات الأوثق ارتباطا بالعولمة حافلة بالتناقض، ومن المفارقات أنه على الرغم من ارتباط العولمة ارتباطا وثيقا بمفهوم حرية التجارة، لا يزال العديد من البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية يفرض نظام حمايته، ويقدم الإعانات كأدوات أساسية من أدوات السياسات الاقتصادية.[3]

ومما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1999 أن الآثار الجائرة المترتبة على العولمة، التي توجهها الأسواق ويوجهها تحقيق الربح أوسع وأعمق، حيث أنها تمس جميع جوانب حياة الإنسان، كما يضيف التقرير إن الرعاية التي تمثل قلب التنمية غير المرئي مهددة، لأن السوق العالمية التنافسية الموجودة الآن تفرض ضغوطات على ما يلزم لأعمال الرعاية من وقت وموارد وحواضر، وهي أعمال من دونها لا ينتعش الأفراد ومن الممكن أن ينهار التماسك الاجتماعي، ومما لا شك فيه أن هذه أعمال تؤثر على تراكم القدرات الإنسانية للمجتمع، التي تعتبر الآن أهم للتنمية من تراكم رأس المال، وإذا كانت الحقوق السياسية والمدنية قد استفادت من عصر العولمة فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تأخذ نفس القدر من الاهتمام، الذي أخذته الحقوق المدنية والسياسية.[4]

ثالثا. تجليات عولمة حقوق الإنسان:

لم تكن التجمعات الدولية أيام الحرب الباردة، تحمل الرؤية نفسها في الدعوة لحقوق الإنسان وحمايتها أو حتى في الاعتراف بها, فبالنسبة إلى الدول الرأسمالية نجد أن تبنيها الديمقراطية اللبرالية الغربية المغرقة في تقديس الفرد وحريته، قد جعلها تبدي تعلقا واضحا بحقوق الإنسان ذات الطابع الفردي، وتحديدا بالحقوق المدنية والسياسية التي ارتبطت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وكذا ظهور الثورة الفرنسية.[5]

أما فئة الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد قوبلت برفض وتعنت شديدين،* وبالنسبة إلى الدول الاشتراكية آنذاك فنجدها تبنت نمط الديمقراطية الاشتراكية، التي تجعل حقوق الإنسان من حق من يعمل وينتج فقط في المجتمع الاشتراكي، ولقد أبدت هي الأخرى تعلقا واضحا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تجاهل لافت للحقوق المدنية والسياسية التي اعتبرت لديهم حقوق شكلية، مالم يسبقها الإعمال التام لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت تطبيق اتفاقيات، شاركت هي في وضعها ولعل أهمها رفض العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.[6]

إلا أن العالم تغير، وكان من بوادر ذلك بدايات تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي بنهاية الحرب الباردة، ولمسايرة هذه المتغيرات أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة في سنة 1989 تدعو فيها إلى تنظيم مؤتمر عالمي ثاني حول حقوق الإنسان، ولتحقيق توافق عالمي حول معضلتي النسبية والتكامل من جهة، والإلزامية والمسؤولية من جهة ثانية، دعت هذه اللائحة أيضا لتنظيم مؤتمرات جهوية، في أوربا أمريكا اللاتينية والكاريبي أفريقيا , لتقديم بدائل جماعية لتسهيل عملية بناء الإجماع في مؤتمر العالمي الثاني.

وبناء على ذلك نظمت ثلاث مؤتمرات جهوية تحضيرية، في تونس نوفمبر 1992 للدول الأفريقية، في **سان خوزيه** جانفي 1993 بالنسبة لأمريكا، والكاريبي وبانكوك مارس– أفريل 1993 وخرجت هذه المؤتمرات الجهوية، بتصورات متباينة تعكس طبيعة البناء القيمي لكل جهة جيوسياسية، وكذا أولويتها التنموية وبالمعنى الاستراتيجي الواسع، ومدى اندماجها في صيرورة العولمة, وعقد مؤتمر فينا بعد كل ذلك في 14- 24 **جوان** 1993.[7]

ولقد فرضت مسألة العالمية والخصوصية نفسها على مناقشات المؤتمر، فقد أبدت الحكومات الآسيوية بقيادة الصين تحفظات على مبدأ عالمية حقوق الإنسان وعموميتها، وذلك على أساس أن الثقافة والتقاليد المحلية، يجب أن توضع في المقام الأول، كما ساقت بعض الحكومات الأفريقية حججا مماثلة، ولكن المؤتمر في أغلبيته كان رافضا لهذه الأداة، التي اعتبرت محاولات للإفلات من الالتزامات تجاه حقوق الإنسان، لذا فقد أكد المؤتمر بشكل قاطع على:[8]

- عالمية حقوق الإنسان.

- ترابط حقوق الإنسان وعدم جواز تجزئتها.

وكان ذلك لصالح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي أهملت لفترة طويلة من الزمن، كما أكد المؤتمر على أن عالمية حقوق الإنسان لا تتعارض مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية، التي هي حق من حقوق الإنسان، بالإضافة لخصائص العالمية والترابط وعدم القابلية للتجزؤ التي أرساها مؤتمر فينا، هناك أيضا التركيز على فكرة الديمقراطية كفلسفة حكم، قائم على تحقيق شروط التمكين السياسي للمواطن، من خلال إقرار مبدأ قداسة المواطن كمصدر مجالي للمشروعية، بل أنها ولتحقيق فكرة النمطية في ظل العولمة والاعتماد المتبادل، عمدت الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية الازدواجية، ومن خلال الأمم المتحدة ووكالاتها، إلى استخدام مجموعة من الآليات التي غالبا ما أعادت تشكيل الهيكلية المعيارية المُؤَسِسَة للقانون الدولي من بين هذه الآليات نذكر:[9]

- الربط بين المساعدات المالية والإصلاحات الاقتصادية، والسياسية الديمقراطية؛ أي محاولة فرض نوع من الخيارات الأساسية للدول.

- استخدام مبدأ حقوق الإنسان والقواعد القانونية المطلقة لحقوق الإنسان، لفرض أنظمة سياسية وإزاحتها

- تطور قواعد التدخل الإنساني.

- حماية الأقليات عن طريق إقرار مبدأ التركيز الذاتي، وترقية خصوصية الحكومات البشرية للمجالات الجيو سياسية.

- مراقبة المنظومة الحقوقية، عن طريق تدعيم الأمانة العامة للأمم المتحدة، للمؤسسات الوطنية النشطة في مجال حقوق الإنسان.

- نشر المعلومات على التعديات السافرة لحقوق الإنسان، عن طريق مساعدة نشطاء المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في مجال ترقية حقوق الإنسان.

- إنشاء المحافظة السامية لحقوق الإنسان سنة 1994 للمساعدة على فرض مبدأ الامتثال العالمي لحقوق الإنسان، وتكريس مبدأ الأمن الإنساني على الأمن الوطني.

- تطوير أطر تجريمية لمنتهكي حقوق الإنسان، عن طريق إنشاء المحاكم الخاصة، مثل رواندا يوغسلافيا، وكذا تأسيس المجلس الجنائي العالمي 2002 لمتابعة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

- مبدأ المتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية على مستوى المحاكم الوطنية، مثل محاكمة ديكتاتور الشيلى الأسبق في بريطانيا بناء على طلب قضائي اسباني.

إلا أن هذه الآليات لا تستخدم بصفة تلقائية، وذلك بالنظر إلى التشابك المنفعي بين الفواعل الدولية وخاصة الأساسية منها، وكذا للتفسير المصلحي الظرفي للأزمات الدولية.[10]

وفي هذا السياق يلاحظ أن العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، قد صارت تدرس مباشرة داخل مجلس الأمن، والذي يتخذ بدوره باسم حقوق الإنسان قرارات ملزمة للجمعية العامة وللجنة حقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالمحكمة الجزائية الدولية، فإن المجلس يجد نفسه طرفا في تطبيق هذه القوانين

الأساسية لهذه المحكمة. كما يمكن أن نلاحظ الدور المتعاظم، للمحافظ السامي للأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسان، والذي سرعان ما تحول إلى مكتب استطاع ابتلاع مركز حقوق الإنسان، واستطاع أن يتجلى في مظهر جهاز شبه قضائي مستقل بوظائف عليا لخدمة المصالح الغربية، خاصة في عهدة ***ماري روبنسون***. ومع إقامة المحكمة الجنائية الدولية، تم بكيفية نهائية تكريس أطروحات الغربيين الخاصة باجتناب انتهاك حقوق الإنسان ومراقبتها، والملاحظ أن 25 بلد قد صادقت على القوانين الأساسية من ضمن 60 بلد، الواجب موافقتها لدخول هذه القوانين حيز النفاذ.[11]

بالإضافة إلى المحاولات داخل هيئة الأمم الرامية لتهميش العمل الحكومي، فإن الدول الغربية صارت تشجع الهيئات الغير الحكومية، والتي ترى فيها تمثيلها للرأي العام والإرادة الشعبية شرعية أكبر من شرعية الحكومات، رغم انتخاب هذه الأخيرة من نفس المجتمع المدني، ودون الحديث عن مصادر التمويل والانتماءات والامتدادات، يسهل فهم الدوافع الغربية المحبذة للحوار المباشر مع المجتمع المدني للبلدان النامية، عن طريق منظمات غير حكومية محلية، وقابلة للتأثير إلى حد جعلها تكاد تتمتع بنفس الصلاحيات المخولة للدول ذات السيادة.

رابعا. تحديات حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة:

مما سبق يتضح أن العولمة قد أثرت بشكل أو بآخر على حقوق الإنسان، وساهمت في وضع معايير وأطر جديدة تختلف عما كان سائدا في الماضي، وتمت إعادة قراءة مبادئ حقوق الإنسان قراءة جديدة، لذا عملت معظم الدول على تكييف تشريعاتها الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان مع المعايير الدولية السائدة. فسقوط جدار برلين في نوفمبر 1989 دفع بعدد من المفكرين تحت نشوة الانتصار بالحديث عن نهاية الإيديولوجية بل وحتى التاريخ (**فوكوياما**)...، وكان في هذا السياق التاريخي والسياسي ذاته الذي أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 44 (**ديسمبر** 1989) بضرورة إعادة تقديم قراءة جديدة للصكوك الدولية حول حقوق الإنسان، ومن ثم تمت الدعوة لعقد المؤتمر العالمي الثاني حول حقوق الإنسان- بعد أن مني المؤتمر الأول وهو مؤتمر طهران بالفشل- وذلك لتنسيق المواقف والتصورات مع تفويض لجمعيات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حقوق الإنسان للمساهمة في تطوير هذا التصور المتوافق مع عالم ما بعد الحرب الباردة تاريخيا وما بعد الاشتراكية إيديولوجيا.[12]

لكن يبقى هناك تحديات وإشكاليات تقف أمام التقدم بحركة حقوق الإنسان للأمام وهي ماينبغي التركيز عليها، حيث أدت حالة التحول الدولي في إطار حركة العولمة إلى ظهور مبادئ جديدة بحاجة إلى المزيد من التمحيص كمفاهيم التدخل الحميد أو التدخل العسكري لأسباب إنسانية، وهي مبادئ لازالت تفتقر إلى الوضوح والدقة ولا زالت تطرح حولها تساؤلات عن مشروعية التدخل في بلد ما لحماية السكان المدنيين والأمثلة على ذلك كثير كقضايا المناطق الآمنة للأكراد في العراق بعد حرب

الخليج الثانية أو التدخل في دولة تتفكك كحالة يوغسلافيا السابقة أو عملية إعادة الأمل في الصومال أو التدخل العسكري للناتو في كوسوفو ومن الواضح أن علاقة هذه التدخلات بالبعد السياسي الدولي وإنتقائيتها وازدواجية معاييرها قد أدى إلى فشل بعضها ونجاحات محدودة لبعضها الأخر.[13]

ولقد طالبت الدول الكبرى بإقراره في اجتماعات الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت وقتذاك متحمسة لتعديل مفهوم سيادة الدولة على نحو يفتح الطريق أمام التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تتهم بانتهاك حقوق الإنسان أو ممارسة سياسية تمييزية ضد أية فئة من الفئات المكونة لشعبها، وهذا التعديل هو الذي سيفتح الباب فيما بعد واسعا أمام تأسيس مبدأ التدخل الإنساني. وبرغم أن حق الدولة في العمل بقوانينها الوطنية وحقها في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي لم يسلبا تماما إلا أن القداسة التي أحاطت بهما كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل، لقد أصبح لممارسة الحقين شروط من منظور المساءلة الدولية ليس كحقيقة واقعة، ولكن من ناحية المبدأ على الأقل تم تدويل السيادة ولقد تأكدت هذه الثورة المتمثلة في الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بأنه لم يعد هناك حصانة للسيادة.

وبذلك يتضح أن حركة حقوق الإنسان أصبحت جزءا من القانون الدولي الإنساني، ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم من الشؤون الداخلية للدولة بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل وتتطلب تدخله، وان كانت معايير هذا التدخل مازالت تثير الكثير من الجدل وبهذا فقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود وإنما يكون ذلك على المستوى الدولي مثل الحق في السلام الذي أصبح يتطلب ترتيبات أوسع نطاقا من الدول المتنازعة كذلك الحق في التنمية الذي تجلت فيه مسؤولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص المواد وغيرها.[14]

ومع أن حقوق الإنسان هي بالأساس معنية بكل البشر، بغض النظر عن انتماءاتهم أو ثقافاتهم أو دياناتهم أو ألوانهم أو مجتمعاتهم أو أنظمتهم السياسية أو مستوياتهم المعيشية، إلا أنها أصبحت وكأنها مملوكة للغرب، بل إن غربية حقوق الإنسان أصبحت أمرا مسلما به عند الكثير من قادة وسياسي مجتمعات العالم الثالث، ولئن كانت تلك الصورة قد باتت سائدة في النهج الفكري لدول العالم الثالث، فان ذلك يعود بصورة رئيسية إلى البعد السياسي للهيمنة الغربية على العالم والى اختلال موازين القوى الدولية لصالح الغرب وليس لان الغرب بالأساس هو المنبع الحقوقي العالمي.[15]

ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرزته حركة حقوق الإنسان عالميا، على العديد من المستويات فان تلك النجاحات، أصبحت تصطدم بنوع جديد من الازدواجية في التعامل مع حقوق الإنسان، مما تسبب في مزيد من الإحباط والقلق لكافة ناشطي حقوق الإنسان في العالم، كما يؤكد احد الشخصيات البارزة الأمريكية في

مجال حقوق الإنسان فالملاحظ أن المنظمات الدولية غير الحكومية تنشط وبفعالية وقوة ضد الانتهاكات في الدول التي لايمكن تصنيفها ضمن الدول المهمة من الناحية الاقتصادية أو السياسية، أما في حالة حدوث الانتهاكات الصارخة في بلدان الدرجة الأولى فان كثيرا من الهيئات الحكومية وشبه الحكومية تغض الطرف عنها وتسمح بحدوثها دون اتخاذ أي إجراء لوقفها.[16]

بالإضافة إلى ذلك هناك تحدي أخر يكمن في الإشكالية التي تطرح حول فائدة المحاكم الجنائية الدولية، والمدى الذي يتم فيه إساءة استخدامها من خلال تسييسها، وبذا إفراغها إلى حد كبير من مضمونها الأساسي المتمثل في حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال معاقبة مرتكبي انتهاكاتها، وهذا التسييس يتمثل في حقيقة أن أعداد كبيرة من المحاكم الدولية التي شكلت بهدف معاقبة مرتكبي جرائم انتهاكات حقوق الإنسان، قد صدر قرار تشكيلها من مجلس الأمن مما يجعل هذه القرارات تصطبغ بصبغة سياسية بالأساس، إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن العمل على احترام وحماية حقوق الإنسان ليس من المهام الأساسية للمجلس، ولعل في حالة محاكمتي الحرب المشكلتين في رواندا ويوغسلافيا السابقة خير مثال على ذلك وغض النظر عن حالات مشابهة لانتهاكات حقوق الإنسان كما في كمبوديا والصومال وغيرها. برغم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية المختصة بالنظر في مثل هذه الأمور، إلا انه لا يزال يعوزها الكثير كي تستطيع أن تكون جهازا فعالا في حماية حقوق الإنسان، على المستوى العالمي كما أن مايسمى بلجان المصالحة التي أخذت في الانتشار في العديد من الدول، سيما بعد تغير النظم فيها لكشف حقائق انتهاكات حقوق الإنسان في ظل النظام السابق قد يعد وسيلة فعالة لمعالجة الآثار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، غير أن المشكلة في استخدامها لتحقيق أهداف سياسية معينة تظل قائمة لذا لابد من توخي الحذر والحرص في تشكيلها.[17]

كما تثير العولمة مخاوف هيمنة الدول الأقوى وبخاصة في مجال الخصوصيات الحضارية والثقافية، فصحيح أن العولمة يمكنها أن تعمل على تشكيل نسق ثقافي عالمي يوحد بين الثقافات ويقارب بينها وينميها ويحقق تكافؤ في العديد من الفرص لا سيما حينما تغدو الثقافة ملكا للجميع قريبة منهم عوض أن تبقى حكرا على قلة قليلة من أفراد المجتمع العالمي وهيئاته ولكن أساس العولمة والمبدأ الرئيسي الذي بنيت عليه هو الهيمنة يحول دون ذلك ويعمل على تنميط الثقافات كلها واختزالها في نسق شمولي تتم هندسته من قبل فاعلين أحاديي التوجه والتفكير.[18]

إن البعد الثقافي في أجندة حركة حقوق الإنسان يرتكز حول طبيعة المرجعية التي تنبع منها حقوق الإنسان وهل هي حقوق غربية المنبع أم أنها عالمية الأبعاد، ولا يبدو هناك قابلية مطلقة لعالمية حقوق الإنسان وقابليتها للتطبيق، حيث تنقسم الآراء هنا إلى فريقين رئيسيين احدهما يسمى الفريق المثالي والآخر ينطلق من مفهوم النسبية الثقافية، حيث يرى الفريق الأول عالمية حقوق الإنسان وقابليتها

للتطبيق على كل المجتمعات دون تفريق وانه على الرغم من وجود اختلافات ثقافية بين المجتمعات فانه بالإمكان تماما، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان أن تجرى معالجة الأمر من خلال تكييف بعض النصوص دون المساس بالمبادئ العامة أما الفريق الداعي إلى عدم عالمية حقوق الإنسان أو إلى نسبية الثقافة فنجده يصر على عدم قبول القول بعالمية حقوق الإنسان وقابليتها للتطبيق، وانه من الواجب ترك كل مجتمع يحدد معاييره حول حقوق الإنسان وقيمه بذاته.[19]

وضمن هذا الإطار نجد طروحات **صامويل هنتجتون** في مؤلفه عن صدام الحضارات، الذي ورد فيه العديد من الأفكار تجعل من الإسلام أول الحضارات المرشحة للصدام مع الغرب. وحسبه أن يدور الصراع على طول حد الهوة الفاصلة بين الحضارتين الغربية والإسلامية. فالغرب في ذروة قوته يواجه غير الغرب)، وعليه أن يتخذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية الغرب (The west) ضد كل هؤلاء (The rest) ويقصد بهم الإسلام والمسلمين. ذلك أنه وحسب صامويل هنتجتون فإن المصدر الأساسي للصراع في العالم الجديد، لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا(...)، بل سيكون ثقافيا ما يعني أن الصراعات الأساسية ستقع بين دول وجماعات صاحبة حضارات مختلفة. ويرى بذلك في الإسلام أول المرشحين للصراع مع الحضارة الغربية.[20]

ويتضح بذلك انه في رؤياه المستقبلية عن تعدد القوى، التي يمكن أن تسود العالم لم تكن لتعني التسليم بمنطق تعدد النماذج الضامنة لحقوق الإنسان، بل جاءت إعلانا عن حتمية الصراع القادم الذي سيكون على حد زعمه بين الحضارات الغربية من جهة والحضارتان الإسلامية والصينية من جهة أخرى، لا سيما أن هاتين الأخيرتين تملكان مقومات كسر الهيمنة الغربية حضاريا، فطبقا لرأيه فان كون البروتستانتية والكاثوليكية، والى حد ما الكنفوشيوسية قد صنفت إلى وقت ما بأنها معادية للديمقراطية، ثم أثبتت جميعها قدرتها على الاتجاه نحو الديمقراطية، في النهاية يجعل من غير المحتمل أن يشكل الإسلام أو حتى الأصولية الإسلامية عائقا لايمكن أن تتخطاه العملية الديمقراطية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من رفض منطق صراع الحضارات حتى من قبل العديد من الكتاب الغربيين فان عددا معتبرا يميل نحو التسليم بهذه المخاوف، ولا سيما المقربون منهم من مراكز صنع القرار ومنهم **مورافشيك** في كتابه **حتمية الزعامة الأمريكية** عندما ذهب إلى ضرورة أن يحتل كل من الصين والعالم الإسلامي حيزا خاصا من التفكير الاستراتيجي الأمريكي.[21]

لأجل ذلك يظهر أن العولمة الثقافية فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، إنها مرادف للاختراق الذي يجري بالعنف فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة، وإذا كان يحلو لكثير أن يتحذلقوا بإفراط في الرد على هذا الفهم للعولمة الثقافية، فيرجمونه بتهمة الانغلاق الثقافي أمام تيارات العصر، والدعوة إلى الانكفاء والتشرنق على الذات، لكن لا بد هنا من الحذر والتفريق بين ما يسمى بالتثاقف والعنف الثقافي من جانب آخر، فالأول يعني الإصغاء المتبادل من سائر الثقافات

إلى بعضها، كما يعني الاعتراف المتبادل ومنه الاعتراف بحق الاختلاف وهو من أقدس حقوق الإنسان فيما لا ينطوي الثاني سوى على الإنكار والإقصاء لثقافة الغير وعلى الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافته، يرادف الأول معنى الحوار والتفاهم بينما يتلازم الثاني معاني الإكراه والعدوان، أما الأهم في الأمر فهو أن التثاقف يجري بين ثقافات على قاعدة الندية، وهو ما يمتنع دون اعتبار أية ثقافة لشخصيتها وحرمتها الرمزية فيما لا يعبر فعل الاختراق والتجاوب معه سوى عن دونية يأباها أي انفتاح وحوار.[22]

وحتى لانقع في نفس النظرة الضيقة والأحادية التي وقع فيها **صامويل هنتجتون**، فمن المهم التأكيد هنا على أن الأمر لا يتوقف على البعد الثقافي – السياسي في الصراع الدائم حول مفاهيم حقوق الإنسان أو تحقيق مكاسب في بعض المحافل الدولية، ولكنها تنطلق من اقتناع غير دقيق مفاده أن الغرب هو الذي يمثل المرجعية لحقوق الإنسان تجاهلا كما يبدو لذلك الكم الهائل من التناقضات الغربية على المستويين الفكري والسياسي على حد السواء، بل إن للغرب تاريخا مسجلا في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أنواع التعذيب وصنوفه والإبادة الجماعية والتصنيف العنصري والديني وقرون ممتدة من الرق والعبودية، إضافة إلى سجل امتلأ باضطهاد السكان الأصليين للمناطق التي استعمرها الغرب، فضلا عن دعم الدول الغربية في الآونة الأخيرة لدول ذات سجل دام ومروع في انتهاكات حقوق الإنسان تحت مبررات المصلحة الوطنية أو الحرب الباردة وما إلى ذلك، فهل يمكن للغرب ببساطة أن يؤدي دوره المؤمل منه ويقوم بدور القاضي والحكم في تحديد الانحرافات والمنحرفين عن حقوق الإنسان والحفاظ عليها في باقي دول العالم.[23]

ولئن كان ذلك التباين والجدل الدائر حول مثار اهتمام في أوساط ثقافية عديدة إلا انه قد برز مؤخرا في إطار ما استقر عليه التعارف باسم القيم الأسيوية وتصاعد أهميتها الاقتصادية، بالنسبة للغرب ومحاولة الغرب التدخل في مسارات حقوق الإنسان في تلك الدول إلى تشكيل تلك الدول سواء من خلال منظمتهم الإقليمية آسيان أو من خلال قيادتها السياسية لرؤية فكرية سياسية مفادها أن القيم الأسيوية هي الأخرى أنتجت ذلك الرخاء الاقتصادي، وان تلك القيم الأسيوية تختلف وتتباين مع القيم الغربية عموما بما في ذلك منطلقاتها الخاصة بحقوق الإنسان.[24]

لذا يجب التأكيد على أن العالمية تختلف عن ذلك لأنها تقدم مفاهيم شارك كل المجتمع الدولي في صياغتها، وتهدف إلى تحقيق اتفاق بين المنتمين إلى الحضارات المختلفة، اتفاقا يكفل مزيدا من الاعتراف بتلك الحقوق والحريات، وتوفر لها عالميا مزيدا من الضمانات وآليات الحماية، والعالمية لا تسعى للتقليل من سلطة الدولة كفلسفة عامة هذا بعكس العولمة التي تحد من دور الدولة وسلطاتها، ليضعف تأثير الحدود السياسية، وتطلق العنان لآليات السوق.[25]

ولابد من الإشارة بهذا الصدد إلى انه هناك خمسة عناصر أساسية للأخلاقيات العالمية[26] المتمثلة في العدالة ذلك أن الإقرار

بالمساواة لكل الأفراد بصرف النظر عن الطبقة أو العرق أو الجنس أو المجتمع أو الجيل هو الخاصية المميزة للقيم الشاملة، وتشمل العدالة أيضا الحاجة إلى الحفاظ على الموارد والبيئة والموارد الطبيعية التي يمكن للأجيال المقبلة أن تستخدمها. **والاعتراف بحقوق الإنسان ومسؤولياته** فحقوق الإنسان معيار للسلوك الدولي لا غنى عنه والهم الأساسي هو حماية سلامة جميع الأفراد من التهديدات المحدقة بالحرية والعدالة ويقر التركيز على الحقوق الفردية بتعبيرها عن العدالة بين الأفراد وهو مايتفق بأهميته أي ادعاءات لصالح قيم المجموعات والقيم الجماعية ولكن مع الحقوق تأتي الواجبات، فالارتباطات من دون خيارات هي ظلم والخيارات من دون ارتباطات هي فوضى.

مع ضرورة التأكيد هنا على الديمقراطية والتي تخدم غايات متعددة، كتوفير الاستقلال الذاتي السياسي، وحماية الحقوق الجوهرية وتهيئة الظروف لمشاركة المواطنين التامة في التنمية الاقتصادية، وعلى المستوى العالمي تعتبر المعايير الديمقراطية جوهرية، لضمان مشاركة البلدان الفقيرة والمجتمعات المهمشة والأقليات المميز ضدها ولمنحها جميعا حق التعبير عن آراءها. إلى جانب حماية الأقليات فقد يحدث التمييز ضد الأقليات على مستويات عدة: عدم الاعتراف والحرمان من الحقوق السياسية والاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي والعنف، ولا يمكن أن تكون الأخلاقيات العالمية شاملة مالم تحظ الأقليات بالاعتراف والحقوق المتساوية ضمن المجتمع القومي والعالمي الأوسع لتعزيز التسامح أهمية محورية في هذه العملية.

دون إغفال أهمية الحل السلمي للنزاعات والمفاوضات العادلة، فلا يمكن تحقيق العدالة والإنصاف بفرض مبادئ أخلاقية مسبقة التكوين لان حل الخلافات يجب أن يتم عبر التفاوض وينبغي أن تكون لكل الفر قاء سلطة اتخاذ القرار فالأخلاقيات العالمية لاتعني سلوك مسار واحد نحو السلام أو التنمية أو التحديث وإنما هي إطار تستطيع من خلاله المجتمعات إيجاد حلول سلمية للمشاكل. ومن ثم يمكن للعولمة والعالمية أن تصبح مفهوما واحدا، وذلك متى تحررت من الخلل الأساسي الذي تشكو منه، وهو الاستغلال والاحتكار والاستئثار بالثروة، ونبذ هذا الخلل يسمح بالمشاركة بكل شيء توفره الثروة، فالسلطة العادلة والديمقراطية الصحيحة والحرية المسؤولة والعيش الرغيد المستديم، حتى يقوم نظام اقتصادي اجتماعي سليم ونظام عالمي عادل.[27]

الخاتمة:

إن قضايا ومفاهيم ومعطيات وممارسات حقوق الإنسان لم تحتل في أي وقت مضى ماتحتله اليوم من صدارة على الساحة الدولية، وفي الحقيقة أن هذا التغيير وهاته الصدارة لم تأت من فراغ، وإنما عبرت عن انعكاس للتحولات الحاصلة التي مر بها العالم خلال العقدين الماضيين، بل إن أي حديث عن حقوق الإنسان وبالذات في هاته الفترة التاريخية من تطور العالم، والذي لايزال يمر في مرحلة مخاض تبعا لسقوط نظام الدولي القائم على القطبية

الثنائية وانتهاء ما سمي بالحرب الباردة وبروز معالم نظام آخر يصعب التكهن بمعطياته وذلك كله من خلال الحركية التي يشهدها العالم التي تكمن أو تتمظهر في ما يطلق عليه بالعولمة.

وتتأكد بذلك أن العلاقة بين العولمة وحركة حقوق الإنسان تتشابك بدرجة كبيرة، بحيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيرا عميقا على حركة حقوق الإنسان في كل هذه المجالات، كما إن العولمة في إطارها العام الذي يدعو إلى زيادة التبادل والاعتماد المتبادل على مستوى المعاملات الإنسانية وإدارة المصالح المشتركة للإنسانية، تبدو وكأنها أصبحت ضرورة لاغنى للتعامل مع الكثير من قضايا حركة حقوق الإنسان بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت فيما بينها.

ولقد ألقت العولمة بغير شك تحديات وفرضت فرص على دول العالم، ويظهر أن طبيعة هذه التحديات والفرص اختلفت باختلاف الدول واختلاف قدرتها على التعامل معها، وهي تتميز في ذلك كونها تطرح العالم كله مجالا للتحرك خلاله مخترقة البناء الهيكلي والوظيفي والفكري للدول، حيث يدفعها الطموح التوسعي لوضع العالم بأسره في قالب معولم.

الهوامش:

1 - صالح وهبي، **قضايا عالمية معاصرة**. ط1، دمشق: دار الفكر، 2001، ص 251.

2 - فريدريك جيمسون، **العولمة والإستراتيجية السياسية**، ت: شوقي جلال، في: الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 104، كانون الثاني فبراير 2001. ص 137.

3 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، **العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان**، تقرير المجلس عملا بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان 8- 1999 ومقرر لجنة حقوق الإنسان 2000/102 الدورة الثالثة والخمسون2001، ص 06

4 - محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة 20 سبتمبر 2014، [http://www.ibn-rushd.org/arabic/M-fayek-arab.htm]

5 - محمد فهيم يوسف، **حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان** " من سلسلة كتب المستقبل العربي " لجنة من المؤلفين، حقوق الإنسان العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 224 – 225.

* (رفضت الو م أ أيضا – بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية وحماية البيئة، رفض الاتفاقية الدولية لقانون البحار وهي التي لا تكرس حملة من الحقوق الاقتصادية للشعوب المختلفة في أعماق البحار، رفض البروتوكولين 1 و2 الإضافيين لمعاهدة جنيف سنة 1949 حول حماية...وكذلك ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية الثاني، رفض اتفاقية روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 وهكذا رفضت الولايات المتحدة اتفاقيات هي مساهمة في وضعها.) نقلا عن الأمين شريط المرجع المذكور أسفله.

6 - الأمين شريط،"عن حقوق الإنسان والشعوب في ظل العولمة"، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد الثامن، مارس 2005، ص50.

7 - أمحند برقوق، سالم برقوق، "**عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الابتمولوجي للسيادة** "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الثالث،شتاء 2003 2004، ص ص 78- 79.

8 - محمد فائق، المرجع السابق الذكر، ص ص 9- 10.

9- أمحند برقوق، سالم برقوق، المرجع السابق الذكر، ص ص 83- 84.

10 - المرجع نفسه، ص 85.

11 - محمد الصالح دمبري، "**مقاربة حول حقوق الإنسان والعولمة والإرهاب**"، مجلة الفكر البرلماني،العدد السادس،جويلية 2004، ص ص30- 31.

12 - امحند برقوق، المرجع السابق الذكر، ص 85.

13 - غانم النجار، "**الغرب وحقوق الإنسان إشكالية العلاقة والتحولات الدولية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 29،عدد4، شتاء 2001، ص13.

14 - سعيد أصيل، **عولمة حقوق الإنسان المنطلقات والتجليات**، ط1، الدار البيضاء، مطبعة سوماكرام 2010، ص 5.

15 - غانم النجار، المرجع السابق الذكر، ص 8.

16 - المرجع نفسه، ص 13.

17 - احمد نبيل صادق، "**من الإشكاليات الحالية للحركة الدولية لحقوق الإنسان**"، مجلة رواق عربي، العدد 42، ربيع 2006.

18 - سعيد أصيل، المرجع السابق الذكر، ص 114.

19 - غانم النجار، المرجع السابق اذكر، ص 14.

20- صامويل هنتجتون،**الإسلام والغرب: آفاق الصدام**، ترجمة: مجدي شرشر، ط.1،القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995. ص.5.

21 - محمد فهيم يوسف، **حقوق الإنسان في ظل التجليات السياسية للعولمة، عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان**، عن مجموعة المؤلفين حقوق الإنسان العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط2 2004، ص 230.

22 - سعيد أصيل، المرجع السابق، ص 115.

23 - غانم النجار، المرجع السابق الذكر، ص15.

24 - المرجع نفسه، ص 14.

25 - محمد فائق، المرجع السابق الذكر، ص 245.

26 - برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير **التنمية البشرية 2004**، ص 90.

27 - فضيل أبو النصر، **الإنسان العالمي**. ط 1، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2001، ص 152.